الأمم المتحدة

TD/506

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
18 July 2016
Arabic
Original: English

**الدورة الرابعة عشرة**

نيروبي

١٧-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

# إعلان المجتمع المدني الموجه إلى الأونكتاد الرابع عشر

١- نحن، أكثر من ٤٠٠ منظمة شاركت في منتدى المجتمع المدني في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر)، الذي عُقد في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، وفي عمليته التحضيرية، وتداولت بشأن دور الأونكتاد في السنوات الأربع المقبلة في سياق الوضع العام للمؤسسات الاقتصادية الدولية، اعتمدنا الإعلان التالي.

٢- إن الأونكتاد، بتركيزه على ترابط التجارة والتمويل والاستثمار والاقتصاد الكلي والتكنولوجيا في تأثير هذه العوامل على آفاق النمو والتنمية في البلدان النامية، يتبوأ موقعاً فريداً يؤهله للإسهام على الصعيد العالمي في تحقيق الالتزامات الطموحة التي تعهدت بها جميع البلدان في عام ٢٠١٥ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلاً عن عملية تمويل التنمية (التي تابعها في عام ٢٠١٥ المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عُقد في أديس أبابا)، واتفاق باريس المبرم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاجتماع الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، فلكي يفي الأونكتاد بالتزاماته ووعوده، لا بد أن يظل دوره مركزاً على التنمية وموجَّهاً بأولويات بلدان الجنوب، ولا يخضع لأهداف التحرير التي تسعى لتحقيقها المؤسسات الأخرى.

٣- ولقد أخذنا بعين الاعتبار الأوقات العصيبة التي يشهدها الاقتصاد السياسي العالمي. فعواقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨، وهي الأسوأ في فترة ما بعد الحرب، لا تزال تؤرق العالم. ولا يزال الأداء الاقتصادي بطيئاً في جميع المناطق، مما يزيد من تقليص الفرص المتاحة لتلبية الاحتياجات المادية للأغلبية الساحقة والمتزايدة من الفقراء والمستضعفين. وزادت مستويات التفاوت الهائلة بين الأمم وداخلها، المرتبطة بنفس أنواع النشاط الاقتصادي التي أدت إلى الأزمة، زيادة أكبر للغاية في أعقاب الأزمة، بسبب التدابير غير المنصفة التي اتخذتها حكومات عديدة للتصدي لها.

GE.16-12320(A)

*1612320*

الرجاء إعادة الاستعمال

٤- ويتفاقم هذا الوضع من جراء الأزمات المناخية والإنسانية والكوارث الطبيعية الناجمة عن نظم الإنتاج وأنماط الاستهلاك العالمية، التي تهدد بقاء البشرية ذاته. وفي هذه الحالة أيضاً، فإن الشعوب والبلدان الفقيرة والضعيفة - التي تتحمل أقل قدر من المسؤولية عن تغير المناخ، وتتمتع بأقل قدرة على التكيف، ويدين لها العالم بدين تاريخي وإيكولوجي ثقيل - هي التي تعاني من أسوأ آثار تغير المناخ.

٥- وتدل هذه التحديات العالمية على الديناميات الكامنة في صميم النظام الاقتصادي الدولي، والنظام العالمي والنظم السياساتية المنبثقة منه. وتبرز أيضاً العوائق الأساسية التي تعترض التنمية الاقتصادية المنصفة والمستدامة في جميع أنحاء العالم. فقد كشفت في أفريقيا عن الطبيعة المحدودة والأسس المهترئة لما تحقق في الآونة الأخيرة من نمو اقتصادي - نتج عموماً عن ارتفاع الأسعار في الطلب العالمي على صادرات السلع الأولية - وما يرتبط به من تفاؤل متزايد في أفريقيا.

٦- وفي بلدان نامية كثيرة جداً، أسهمت السياسات الليبرالية الجديدة في تعزيز الهياكل التي ورثتها اقتصاداتها عن الاستعمار وهي: الاعتماد على تصدير (مجموعة محدودة) من السلع الأولية (المجهزة بالكاد)؛ وقلة أو انعدام القدرات في مجال الصناعة التحويلية المحلية؛ وكساد الاقتصاد الريفي؛ واستخراج الموارد الطبيعية بلا قيود؛ والاعتماد على الوقود الأحفوري وغيره من نظم الطاقة الضارة. ولا تزال هذه البلدان عرضة للصدمات الخارجية، أما على الصعيد الداخلي، فلا يزال التدهور الريفي المتواصل سبباً في ارتفاع مستويات التوسع الحضري غير المرتبط باتساع نطاق الفرص الاقتصادية و/أو الاستثمار في الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

٧- وأدى ذلك، لدى أغلبية السكان، ولا سيما النساء والفئات والمجتمعات المهمشة، إلى البطالة، وهشاشة سبل العيش وتدهورها، وتضاؤل فرص تحقيق الذات، وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وانتشار بيئات غير آمنة، وتضرر النظم الإيكولوجية المحلية. وفي الوقت نفسه، ما زالت ثروات هائلة تتركز في أيدي دوائر ضيقة من النخب الوطنية والشركات العالمية التي تهيمن على العمليات السياسية وتسيطر على الموارد الاقتصادية. وتعكس هذه اللامساواة القائمة على طرفي نقيض أوجه الجور والتفاوت الموجودة سلفاً وتزيدها تفاقماً، على مستويات تشمل الطبقة ونوع الجنس والعرق والعمر والانتماء الإثني وغير ذلك من الأوضاع؛ وتفسد أواصر التضامن الاجتماعي داخل الأوطان وعبر حدودها؛ وأدت إلى بروز توترات مثقلة بالنزاع إلى واجهة التفاعلات المجتمعية.

٨- ولا تزال التحديات الإنمائية المحددة التي يسعى الأونكتاد لمواجهتها مطروحة أمامنا، بل زادت وطأتها في بعض الحالات (مثلما هو حال المنطقة الأفريقية). وهي تحديات ناجمة عن الاختلالات الهيكلية في النظام العالمي الذي يتسم في أحد قطبيه بتركز اقتصادات شديدة التصنيع، وفي القطب الآخر بكتلة من الاقتصادات المعتمدة على تصدير السلع الأولية لتلبية احتياجات الاقتصادات الصناعية. ويؤدي هذا النظام إلى ازدهار هائل لدى البعض، وإلى توليد الفقر وتقييد رفاه الأغلبية الساحقة في العالم النامي وتكثيف الأزمات البيئية والمناخية.

## دور الأونكتاد الحاسم

٩- يتيح الأونكتاد إطاراً مؤسسياً حاسماً ومحفلاً فريداً للتصدي لتحديات التنمية المنصفة، بفضل تركيبته وتوجهه، وتاريخه الحافل بالتدخلات السياساتية باسم البلدان النامية، واستمرار أهمية القضايا التي أُسس من أجلها. ولا تزال أهمية الرؤية التي تأسست عليها المنظمة كما كانت عليه قبل ٥٠ عاماً، عندما أنشئت لتكون محفلاً للفكر والعمل يتناول قضايا واسعة في مجالي التجارة والتنمية صيغت صياغة صريحة محورها تحديات وآفاق أغلبية الأمم الضعيفة والمهمشة داخل النظام الدولي، وشعوبها. ولا تزال مبادئ الأونكتاد الأساسية مُحرّكَ عمله. وتشكل قيم الأونكتاد وتفاهماته ومنظوراته ونتائجه المتراكمة طيلة ٥٠ عاماً المنطلق الحاسم الذي ينبغي أن يستند إليه عمله خلال الفترة القادمة – لتمكينه من دعم البلدان النامية في مواجهة التحديات المعاصرة.

١٠- غير أن إسهامات الأونكتاد العالية الجودة قد تجاوزت العالم النامي. ويمكن القول إن جميع البلدان يمكن أن تستفيد من تقديم الدعم إلى هذه المنظمة التي استطاعت أن تستشرف الأزمة المالية العالمية الأخيرة – التي دفع ثمنها الفقراء والمستضعفون في كل مكان – وتمكنت من إدراج قضايا من قبيل اللامساواة وإعادة هيكل الديون السيادية في جدول الأعمال الإنمائي الدولي. فمن ذا الذي لن يستفيد من تحسُّن وضع البلدان النامية في مواجهة تحدياتها الإنمائية وإسهامها في التعهد العالمي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠؟ ولعل أنشطة تحليل السياسات وبناء توافق الآراء والتعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد أمر حاسم في أداء هذه المهمة. وعلاوة على ذلك، يضطلع الأونكتاد بدور فريد في تحليل مدى ملاءمة طائفة من سياسات الاستثمار والتجارة والديون والاقتصاد الكلي والسياسات المالية التي يمكن أن تقوض الجهود المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ما لم تُفحص فحصاً سليماً.

١١- ولكن المفارقة أن البلدان الصناعية المتقدمة تسعى إلى أن تضع للأونكتاد في المستقبل جدول أعمال مناقضاً تماماً. فكما يتضح من المواقف التي اتخذتها في المفاوضات التي سبقت الأونكتاد الرابع عشر، لا تزال هذه البلدان تطمح للحد من قدرة الأونكتاد على تقديم منظور سياساتي مستقل ونقدي. وإذا نجحت في مسعاها، سيُقوَّض دور الأونكتاد في تقديم توجيهات لَكَم هناك حاجة إليها لتصحيح وموازنة المواقف المتناغمة التي تصدر عادة عن جهات فاعلة مهيمنة مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وما إلى ذلك.

١٢- وبدلاً من ذلك، قد ينتهي المطاف بالأونكتاد إلى صورة باهتة تعكس هذه الأطر والسياسات المهيمنة، بتقليص مهمته لتقتصر أساساً على دعم أفقر البلدان في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم لتنفيذ هذا النموذج المهيمن والعيش في إطاره قدر المستطاع. وهكذا يُفرض على الأونكتاد أن يتوقف عن أداء مهمته ودوره الأساسيين في أحوج الأوقات إليه في الشؤون العالمية.

## توصيات عامة

١٣- من المهم للغاية مواصلة وتعزيز نهج الأونكتاد المتكامل إزاء تطور العولمة وإدارتها وإزاء ترابط التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا في تأثيرها على آفاق النمو والتنمية في البلدان النامية. وينطبق الأمر نفسه على الصلات بين القضايا التجارية والمالية وقضايا الاقتصاد الكلي على الصعيد الدولي، مع تركيز خاص على القضايا المتصلة بإدارة الأزمات. ومن العناصر الوثيقة الصلة بهذا التركيز تعزيز بحوث الأونكتاد بشأن أمولة أسواق السلع الأساسية، وآثار الأمولة على أسعار السلع الأساسية، وإيرادات صادرات السلع الأساسية، والضرائب المفروضة على استخراج السلع الأساسية وتجهيزها، واستخدام هذه الإيرادات والضرائب من أجل تنويع اقتصاد البلدان النامية الأعضاء في الأونكتاد. ولن تضطلع الأمم المتحدة بمسؤوليتها تجاه العديد من البلدان التي تحتاج إلى هذه الخدمة إذا لم تؤد دوراً أقوى في هذا الصدد.

١٤- والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، والمعاملة الخاصة والتفاضلية مبدآن قائمان منذ أمد طويل ومتفاوض عليهما في إطار متعدد الأطراف، يعترفان بأن البلدان المتقدمة والبلدان النامية لا يمكن معاملتهما المعاملة نفسها بسبب اختلاف ظروفهما الإنمائية والاقتصادية. ومن ثم تتحمل كل فئة منهما قدراً مختلفاً من المسؤولية فيما يتعلق بتدهور البيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة. وعدم مراعاة ذلك من شأنه أن يقوض التطلع إلى تعزيز التقدم العالمي في التنمية والتجارة.

١٥- ويجب أن تنص الوثيقة الختامية لمؤتمر الأونكتاد الرابع عشر على تقديم الدعم التام لولاية الأونكتاد فيما يتعلق بكبح التهرب من دفع الضرائب وتجنبها، بما في ذلك في أسواق السلع الأساسية ومن خلال سياسات الاستثمار. وبصفة أعم، لا يمكن لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تستبعد الغالبية العظمى من البلدان النامية، أن تعالج وحدها مسألة تغيير القواعد الضريبية الدولية وسد الثغرات التي تيسر وتتيح التهرب من دفع الضرائب وتجنبها. بل يجب أن تكون هذه المسألة في صميم عملية حكومية دولية متعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة. ويجب أن يؤدي الأونكتاد، في إطار مساهمته في كبح التهرب الضريبي على الصعيد الدولي، دوراً حيوياً في وضع تعريف معياري للتدفقات المالية غير المشروعة وإعداد مبادئ توجيهية والتوصل إلى توافق عالمي في الآراء كي يقدم كل بلد على حدة تقارير عامة، وفي تقديم الدعم السياساتي وبناء القدرات من أجل تعزيز مشاركة وتعاون البلدان النامية في معالجة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح لضمان حقوقها الضريبية. وسيكون ذلك مفيداً للغاية في تمكين البلدان من تحمل احتياجاتها الإنمائية، مثله في ذلك مثل إنشاء فريق خبراء حكومي دولي معني بالقضايا الضريبية على الصعيد العالمي.

١٦- وقد كانت ولاية الأونكتاد في مجال العمل المتعلق بآليات تسوية الديون والإقراض والاقتراض المسؤولين مفيدة بشكل فريد، وينبغي أن يسعى أعضاؤه لتعزيزها، بإجراءات تشمل مواصلة دعم العمل الذي يتناول هذه القضايا على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وينبغي أن يتابع الأونكتاد عمله المفاهيمي ويواصل إثراءه ويدعم تنفيذ ممارسات الإقراض والاقتراض المسؤولين في الدول الأعضاء ويرصد التقدم المحرز في هذا الصدد. وينبغي أن يضع الأونكتاد منهجية بديلة وذات منحى إنمائي بشأن تحليل القدرة على تحمل الديون ويدعم التشريعات الوطنية المتعلقة بالصناديق الانتهازية تماشياً مع خطة عمل أديس أبابا. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يأخذ بزمام المبادرة في النهوض بالاعتراف بمسألة الديون غير المشروعة وفهمها ووضع سياسات وإجراءات حاسمة لمعالجتها. ومن المهم إعادة تأكيد المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين عن بناء القدرة على تحمل الدين ومعالجة الديون غير المشروعة. وينبغي أن يدعم الأونكتاد الدعوات إلى مراجعة الديون في إطار عمليات حكومية أو عمليات مدنية مستقلة في البلدان المقرضة والمقترضة على السواء، باعتبارها آليات هامة لبناء القدرة على تحمل الديون ومعالجة مشكلة الديون غير المشروعة. وينبغي إطلاع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تعاني من ضائقة المديونية، على *خارطة طريق ودليل الأونكتاد بشأن تسوية الديون السيادية*، وينبغي أن تُمكّن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد الدول الأعضاء من تسوية الديون تمشياً مع تطبيق المبادئ والخطوات المبينة في خارطة الطريق.

١٧- ووجود نظام متعدد الأطراف للقواعد التجارية أفضل من نظام مجزأ، إلا أن القواعد لا بد أن تكون عادلة ومتوازنة، تراعي اختلاف مستويات التنمية بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، بدلاً من التركيز على تحرير التجارة أو مجرد زيادة التدفقات التجارية. ويجب على الأونكتاد، باعتباره مؤسسة لها تاريخ طويل في تقديم يد العون للبلدان النامية لاستخدام التجارة من أجل تحقيق تنميتها، أن يضطلع بدور نشط في مساعدتها في الدعوة إلى نظام تجاري عادل متعدد الأطراف، وإلى معاملة خاصة وتفاضلية للبلدان النامية كافة، لمعالجة الاختلالات الكامنة في النظام التجاري الحالي، ولا سيما في مجالي الزراعة والقطن. وليست هناك حاجة إلى نُهُج جديدة بل إلى أداء الولاية الإنمائية المنصوص عليها في خطة الدوحة للتنمية. ومع ذلك، نخشى أن يتحول الأونكتاد إلى مجرد آلية لتنفيذ اتفاقات تجارية تبرم في أماكن أخرى. وكلما انتقل الأونكتاد إلى اعتبار البلدان النامية أساساً محركات لزيادة التجارة - منحرفاً من ثم عن مهمته المتمثلة في دعم استخدام التجارة من أجل التنمية - بات من المحتمل أكثر فأكثر أن يصبح مجرد آلية زائدة لا قيمة لها.

١٨- ولا تدعم اتفاقات التجارة والاستثمار التنمية ما لم تُهيَّأ البيئة السياساتية المواتية، الأمر الذي يتطلب وجود حيز سياساتي، ودولة إنمائية فعالة قادرة على الحفاظ على قاعدة مواردها المسؤولة عن ضمان حقوق الإنسان الواجبة لسكانها، والمساواة بين الجنسين، وهيكلاً عالمياً للتنمية المستدامة يكون أشمل وأكثر اتساقاً وتمثيلاً. ويتطلب الأمر أيضاً عملية لصنع القرارات تكون أكثر تجاوباً وأشمل وقائمة على المشاركة والتمثيل، تَتَحقق عن طريق مؤسسات دولية فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع تنطوي على مشاركة البلدان النامية فيها مشاركةً أقوى وأوسع نطاقاً.

١٩- وبالمثل، يجب أن تناط بالأونكتاد ولاية معززة لكفالة إسهام النظام التجاري في زيادة إدماج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، على الصعيد الإقليمي في المقام الأول؛ وتعزيز التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية وتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة فيما يتعلق بالقضايا الهيكلية والعالمية في التجارة والتمويل؛ والنهوض بالتنمية المستدامة، التي تركز على تعزيز مزيد من الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية؛ وضمان العمل اللائق، وحقوق الفلاحين والسكان الأصليين والعمال. وتتطلب هذه الأهداف من الأونكتاد استعراض الاتفاقات التجارية المقترحة والقائمة بغية تعزيز التصنيع المستدام والانتقال المنصف إلى اقتصاد خفيض الكربون، وعكس اتجاه تراجع حصة اليد العاملة من الدخل، ودعم تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بأقل البلدان نمواً، وتعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية في المفاوضات التجارية.

٢٠- وبالإضافة إلى العمل المتعلق بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، يجب أن يواصل الأونكتاد عمله في مجال التجارة ويعزز ولايته المتمثلة في دعم البلدان النامية في مساراتها نحو تحقيق أشكال من التكامل الإقليمي تخدم في المقام الأول أشد الناس تضرراً من التحديات الإنمائية، فضلاً عن مساعدتها في تقييم ما يترتب على الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى من آثار إنمائية (إيجابية أو سلبية) متزايدة التعقيد، وتعزيز مصالحها ضمن هذه المفاوضات.

٢١- وبالنظر إلى تاريخ الأونكتاد الطويل في تشجيع البلدان النامية على التوقيع على اتفاقات الاستثمار الدولية، والآثار السلبية التي شهدتها البلدان النامية، ولا سيما بسبب آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ينبغي أن تُستغل ولاية الأونكتاد استغلالاً شديداً في مساعدة البلدان النامية على صياغة سياسات استثمارية تسهم في التنمية، ولا تسعى فقط لتحقيق "التوازن بين مصالح" المستثمرين والتنمية؛ فضلاً عن تفكيك هذه الاتفاقات وإصلاحها ضماناً لتأثير إيجابي على الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أو الإقليمية. وينبغي أن يعزز أعضاء الأونكتاد ولايته، لا لدعم اجتذاب الاستثمارات كهدف في حد ذاته، بل لدعم إسهام ذلك في تحقيق التنمية. وسيكون إنشاء فريق خبراء حكومي دولي معني بقواعد التجارة والاستثمار وإصلاح السياسات مفيداً في هذا الصدد. وينبغي أن يضع هذا الفريق آلية لإشراك منظمات المجتمع المدني في إعداد إطار لاتفاقات الاستثمار الدولية يرسي مسؤولية المستثمرين القانونية ويحدد التدابير المناسبة للمساءلة، بما في ذلك التقييمات الإلزامية لمدى توخي الحرص الواجب في جميع سلاسل الإمداد، فضلاً عن إتاحة خيارات سياساتية لزيادة الشفافية الضريبية في عمليات المؤسسات المتعددة الجنسيات.

٢٢- وتتطلب الإجراءات المذكورة أعلاه إنجاز البحوث وتحليل السياسات، بما يشمل تحديد الآثار الإيجابية والسلبية للقواعد التجارية على الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أو الإقليمية، وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في إطار مستقل عن منظمة التجارة العالمية، التي لا تشاطر الأونكتاد مهمته الإنمائية. و*تقرير التجارة والتنمية* أحد المنافذ التي ينبغي أن يستخدمها الأونكتاد لإجراء تلك التحليلات.

٢٣- وينبغي إشراك الأونكتاد في رصد دور القطاع الخاص، ولا سيما المستثمرين الأجانب وتأثيرهم (الإيجابي والسلبي) على تعبئة الموارد المحلية، وتحقيق الاستدامة المالية والقدرة على تحمل الديون، والتنمية، وحقوق الإنسان، وأهداف التنمية المستدامة، والأهداف المناخية. ونحذر بشدة، على وجه الخصوص، من دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيزها أو التعامل معها باعتبارها غايات في حد ذاتها - رغم اعتماد مؤشر، للأسف، في إطار الهدف ١٧ يقتصر على ذكر عددها. ولا توجد أدلة كافية على أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تؤتي بالفعل نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية. وينبغي أن تظل المشتريات العامة التقليدية التي تستوفي معياري الكفاءة الإدارية والمساءلة العامة وتدعم القطاعات الخاصة المحلية هي السبيل المفضل لإشراك القطاع الخاص في تمويل الهياكل الأساسية. وما لم يكن هناك مفر من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ينبغي إخضاعها لمقاييس ومعايير صارمة بشأن الشفافية والجدوى ومراجعة الحسابات والضمانات الاجتماعية والبيئية، ويسر تكلفة الخدمات والهياكل الأساسية التي يتوقع منها إنجازها، وإمكانية الوصول إليها وجودتها، والحيلولة دون تراكم أعباء ديون لا يمكن تحملها، وموافقة ومشاركة السكان والمجتمعات المحلية التي ستتأثر بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٢٤- وقد أدى النموذج الاقتصادي السائد حالياً في التجارة والاستثمار إلى بيئة متساهلة تتيح للشركات الاستفادة من الثغرات التي تعتري مجال الحوكمة، مثل ضعف سيادة القانون في العديد من البلدان، من أجل استغلال فرص العمالة الرخيصة. وأضحت سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية مليئة بالأعمال غير المستقرة، وعلاقات العمل الثلاثية، وعمل الأطفال والعبودية - وهي مشاكل أشد وطأة على النساء. وأسهمت سلاسل الإمداد في تآكل مؤسسات سوق العمل، بما في ذلك النقابات والمفاوضة الجماعية، وفي زيادة اللامساواة.

٢٥- وولّدت المبادرات السياساتية الأخيرة في مجموعة السبعة ومجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي زخماً لإيجاد حلول قانونية قائمة على الحقوق لنقص فرص العمل اللائق، بتوفير أجور ودخول كافية لتلبية الاحتياجات المعيشية في سلاسل الإمداد العالمية. وحان الوقت لبحث سبل استخدام مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في إرساء مساءلة المؤسسات التجارية وتحديد مسؤوليتها. وينبغي أن يسعى الأونكتاد للتوصل إلى توافق في الآراء في المؤسسات المتعددة الأطراف من أجل معالجة مشكلة عدم تحمل الشركات المسؤولية عن أنشطتها خارج الحدود الإقليمية، بما في ذلك إلزامها ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٢٦- ونقل التكنولوجيا أساسي لتيسير التنمية المستدامة في البلدان النامية، وينبغي أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بدور رائد في دعم هذه الجهود التي تبذلها البلدان النامية بدلاً من عمله على إنفاذ قواعد الملكية الفكرية التي تعود بالنفع على أصحاب حقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع الذين يتبعون نهجاً حمائياً في البلدان المتقدمة.

٢٧- وينبغي أن تستمر مساهمة الأونكتاد في التصدي للتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك بناء القدرات، وأن يزداد دعمه للأنشطة الرامية إلى تمكين تلك المؤسسات من الحصول على المعلومات الصحيحة عن السياسات والفوائد على المستوى الشعبي. ولا يزال الحصول على التمويل تحدياً، وينبغي أن يدعم الأونكتاد السياسات والأدوات الكفيلة بزيادته على نحو مباشر أو غير مباشر - من قبيل تذليل العقبات التي تعترض ذلك، كالسياسات التمييزية في تمليك الأراضي أو الممارسات التعسفية التي تنطوي على تأخر مدفوعات الشركات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتعاقد معها من الباطن. وهناك حاجة أيضاً إلى تعزيز دور الأوساط الأكاديمية وسياسات التعلم التفاعلي لتكون المناهج وثيقة الصلة بتدريب مقاولي الغد ومواكبةً له، وتدريب النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٨- ويؤدي تحسين جمع البيانات وتصنيفها دوراً أساسياً في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ولذا ينبغي أن تعترف ولاية الأونكتاد بأهمية البيانات اللازمة لرصد وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) دعم معايير ومنابر البيانات المفتوحة لتسهيل الحصول على البيانات المتعلقة بالتنمية وزيادة فهمها تعزيزاً للتدخلات المركزة والفعالة؛

(ب) زيادة إشراك الأوساط المعنية بالبيانات إشراكاً مؤسسياً لتعزيز استخدام البيانات على المستويات دون الوطنية؛

(ج) زيادة التمويل لوضع نظم البيانات على الصعيد الجزئي/دون الوطني.

٢٩- وينبغي تأكيد الدور الهام الذي يضطلع به الأونكتاد في تمويل التنمية وتوسيع نطاقه، بإجراءات تشمل إنشاء فريق خبراء حكومي دولي معني بتمويل التنمية، فضلاً عن رصد تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. فالمساعدة الإنمائية الرسمية التزام طويل الأمد ولكن البلدان المتقدمة لم تف به تماماً؛ وهي عنصر محوري في التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ومع ذلك لا بد من تمييزها عن هذا التعاون، ولا يجب الاستعاضة عنها به وبمصادر التمويل العمومي الدولي الأخرى.

٣٠- وينبغي أن يحرص الأونكتاد، في جميع المجالات المذكورة أعلاه، على أن تتضمن عمليات التحليل ورسم السياسات والتنفيذ تفكيراً ثاقباً وصياغة متبصرة للأبعاد الجنسانية والآثار على المرأة والأجيال المقبلة، والسبل الكفيلة بمعالجتها، وتمكين المرأة ومشاركتها الفعلية.

## الأونكتاد والتحول الهيكلي في أفريقيا

٣١- قادت الحكومات الأفريقية، في إطار إحساس أكبر بالأهمية العاجلة، واستجابة منها للشواغل المتزايدة لدى شعوبها، مبادرات جماعية تهدف إلى تحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي في بلدانها وقارتها، شملت ما يلي:

(أ) السعي لزيادة القيمة المضافة؛

(ب) تحسين الاستثمار في الزراعة والاقتصاد الريفي؛

(ج) زيادة تجهيز صادرات السلع الأساسية محلياً؛

(د) إعادة بناء التصنيع المحلي؛

(هـ) تطوير قطاعي الصناعة والخدمات فيها؛

(و) تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية الإجمالية.

٣٢- ولا بد من محركات التحول الاقتصادي الهيكلي هذه لخلق فرص العمل اللائق؛ وزيادة الدخل وغير ذلك من سبل كسب الرزق؛ وتحسين ظروف المعيشة؛ والاعتراف بعبء أعمال الرعاية غير المأجورة الذي تتحمل النساء قسطه الأعظم، والحد منه وإعادة توزيعه؛ والتغلب على الفقر في أفريقيا.

٣٣- وقد وضعت الحكومات الأفريقية رؤى طويلة الأجل لتعزيز ضرورات التحول الهيكلي، هي: خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، والأطر القطاعية والشاملة على نطاق القارة؛ والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا؛ والرؤية الأفريقية للتعدين؛ والقرار المتعلق بتسريع وتيرة إنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة؛ وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا (الذي اعتمده رؤساء الدول الأفريقية).

٣٤- ويمكن تعزيز هذه المبادرات والأطر السياساتية وزيادة اتساقها الداخلي ومواءمة بعضها مع بعض. والأهم من ذلك كله أن من الممكن تحسين ظروف إعمالها إلى حد بعيد بضمان انسجام الالتزامات التي تتعهد بها الحكومات الأفريقية في الاتفاقات الدولية مع الضرورات التي تقتضيها هذه التدابير، وبكفالة حفظ الحكومات الأفريقية الحيز السياساتي اللازم لتحقيقها، ولا سيما بتنفيذ القرارات التي تتخذها داخل الاتحاد الأفريقي بشأن التكامل الإقليمي تنفيذاً تاماً.

٣٥- وينطبق على أفريقيا بوجه خاص برنامج العمل الذي يضطلع به الأونكتاد، ألا وهو تعزيز التصنيع في البلدان الخارجة من الاستعمار، وبالتالي معالجة الهياكل الاقتصادية المعتمدة على صادرات السلع الأولية؛ وموازنة ما يسمى بحرية حركة قوى السوق، ومواجهة آثارها على الاقتصادات النامية؛ وضمان معاملة والتزامات مختلفة لأنواع الاقتصادات المختلفة هيكلياً.

٣٦- والبلدان الأفريقية، التي عانت شعوبها واقتصاداتها من أسوأ نتائج هذه العقيدة المهيمنة ووصفاتها السياساتية، لا يمكن أن تبقى غير مبالية بهذه المحصلة الممكنة التي تنطوي على خلاف على برنامج عمل الأونكتاد ومكانته في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

٣٧- وفي الأونكتاد الرابع عشر – المعقود في أفريقيا – يجب على البلدان الأفريقية والبلدان النامية الأخرى أن تضمن، وعلى البلدان المتقدمة أن تدعم، اعتماد ولاية تشمل ما يلي:

(أ) تزويد الأونكتاد بالحيز اللازم والوسائل الضرورية لصياغة الشروط السياساتية لتحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي في أفريقيا والعمل على دعم إعمالها؛

(ب) تجسيد عناصر برنامج التجارة والتنمية العالمي المتغير، في تأثيره على مواقف البلدان الأفريقية وحظوظها في مواجهة تحديات هذا الوضع؛

(ج) معالجة القيود المحددة التي تعترض البلدان الأفريقية في مواجهة تحدياتها الإنمائية.

٣٨- ويجب على الأونكتاد أن يدعم البلدان الأفريقية فيما يلي:

(أ) معالجة الآثار السلبية لاختلالات النظام التجاري الدولي، بما في ذلك اتفاقات منظمة التجارة العالمية، واتفاقات الشراكة الاقتصادية، واتفاقات الاستثمار الثنائية والدولية، وحماية الحيز المتاح للمبادرات السياساتية والتعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب من أي انتهاك إضافي؛

(ب) تشجيع واعتماد السياسات المالية والضريبية والسياسات الأخرى ذات الصلة التي توقف نقل رأس المال، والتدفقات المالية غير المشروعة، وغير ذلك من تسرب الموارد الاقتصادية من أفريقيا، وتمكين البلدان الأفريقية من إبقاء الموارد القابلة للاستثمار المولدة في اقتصاداتها من أجل استثمارها وتحقيق التنمية الاقتصادية محلياً؛

(ج) التصدي بحزم لاستمرار أعباء الديون وأزمة الديون الوشيكة، واعتماد سياسات تحول دون أن تتراكم مجدداً ديون غير مشروعة ولا يمكن تحملها؛

(د) اعتماد سياسات للحصول على التكنولوجيا (عن طريق الأخذ بها ونشرها ونقلها) لدعم تنمية القدرات الإنتاجية والشركات المحلية وتلبية احتياجات التنمية المستدامة؛

(هـ) اعتماد سياسات تجارية وإنمائية تراعي الاعتبارات الجنسانية وتستجيب للاحتياجات، تعزز التنمية المنصفة والقائمة على الحقوق. ولا بد من مواصلة وتعزيز العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا الصدد.

٣٩- ومن المهم في المقام الأول أن تضع البلدان الأفريقية تصوراً جديداً للأونكتاد يتجاوز التوقعات المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، وتستعيد دور الأونكتاد المتمثل في صياغة الأطر السياساتية العالمية التي تدعم الضرورات الإنمائية تمشياً مع رؤيتها التي عبرت عنها في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

٤٠- وللعديد من هذه التوصيات صلة وثيقة بالتحول الهيكلي اللازم في مناطق أخرى من العالم.

٤١- والمجتمع المدني ملتزم بحشد خبراته من أجل تقديم مقترحات ملموسة يمكن أن تسهم في تفعيل هذا الدعم المطلوب من الأونكتاد.

## استنتاج

٤٢- بغية الاستمرار في إتاحة فرص تنفيذ النداءات الواردة في هذا الإعلان، ينبغي أن تزيد الحكومات الأعضاء الدعم الدولي بالموارد المالية والبشرية للأونكتاد وولايته العامة. ولما أصبحت هذه المنظمة أكثر اعتماداً على التمويل القائم على المشاريع من البلدان المتقدمة، تحولت الأولويات في اتجاه الدول المانحة بدلاً من تركيزها على الولاية المتفق عليها، وهذا اتجاه يمكن أن يكبحه دعم تمويلي عام قوي ومتجدد من الدول الأعضاء.

٤٣- ونظل، نحن منظمات المجتمع المدني، ملتزمين التزاماً راسخاً بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبلوغ التنمية المستدامة للجميع. ونحثكم على اعتماد المواقف المذكورة أعلاه وضمان مواصلة وتعزيز دور الأونكتاد في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والاقتصاد الكلي والتكنولوجيا في تأثيرها على آفاق النمو والتنمية في جميع البلدان النامية.

٤٤- ونؤكد مجدداً عزمنا على مواصلة العمل مع جميع البلدان ومجموعات البلدان والمؤسسات والسلطات دون الوطنية، من أجل مواءمة مهمة الأونكتاد مع نموذج التنمية الذي نؤيده، لا مع احتياجات قطاع الشركات عبر الوطنية غير الخاضع للمساءلة. ولهذا الغرض، سنعمل على تعزيز كل منظمات المجتمع المدني المشاركة في الأونكتاد على المستويات العالمي والإقليمي والقطري.